تربية

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

المؤسّسات التعليميّة بين خطر الإنهيار والإهمال عزّام: أكثر من مدرسة وثانوية مهدّدة بالسقوط

تعد انهيارات المدارس من اخطر الكوارث لما تسببه من خسائر بشرية ومادية جسيمة. وهي تنجم عن غياب الصيانة الدورية، او تاثير العوامل الطبيعية كالامطار الغزيرة، فتشكل خطرا مباشرا على التلامذة وتؤثر على استقرارهم النفسي والدراسي. لذلك، من الضروري ان تولي الجهات المعنية اهتماما خاصا بالصيانة، بهدف حماية الطلاب وضمان بيئة مستقرة لهم

يعيش قطاع التعليم الرسمي في لبنان اسوأ مراحله، وسط تراكمات متعددة الاسباب بدأت بالأزمة الاقتصادية الحادة منذ عام 2019، مرورا بجائحة كورونا، ثم تداعيات انفجار مرفأ بيروت، وصولا الى الازمات السياسية والامنية المستمرة. كل هذه العوامل مجتمعة القت بثقلها على البنى التحتية التعليمية، مما ادى الى تدهور خطير في جهوز المدارس وقدرتها على توفير بيئة آمنة وسليمة للطلاب والمعلمين على حد سواء. في العديد من المناطق، وخصوصا في الجنوب، وبعض احياء بيروت وطرابلس، وفي البقاع، تعرضت هذه المؤسسات التربوية لأضرار جسيمة نتيجة للحروب او الاشتباكات المسلحة او الاهمال المزمن، حيث سجلت حالات انهيار جزئي وكامل وتصدعات في الجدران، ونقص فادح في التجهيزات الاساسية كالمياه والكهرباء، وفي المرافق الصحية. على الرغم من خطورة هذه الاوضاع، لا يزال العديد منها يعمل بشكل جزئي او كلي من دون تقييم هندسي شامل، مما يعرض حياة التلامذة والكوادر التعليمية للخطر الدائم. كما يعاني القطاع التربوي من ازمة ثقة متزايدة، اذ بات الطلاب يترددون في الالتحاق بالمدارس الرسمية، خوفا من انهيارات محتملة، كما يثقل هذا الواقع كاهل المعلمين الذين يعملون في ظروف صعبة، وسط غياب الضمانات والحوافز والدعم النفسي والمادي.

ان اعادة ترميم المدارس المتضررة ليست مجرد حاجة آنية، بل ضرورة وطنية واستراتيجية، فتمنع المزيد من التسرب المدرسي، وتحمي الاجيال الناشئة من الجهل والعنف والتهميش. فالتعليم هو الحصن الاخير لأي مجتمع، ولا يمكن تصور نهوض اقتصادي او اجتماعي او ثقافي في لبنان من دون بنى تعليمية متينة وآمنة وشاملة. من هنا، تبرز الحاجة الى خطة متكاملة لإعادة تأهيل المدارس، لا تقتصر فقط على ترميم المباني، بل تشمل ايضا تحديث التجهيزات، تعزيز القدرة الاستيعابية، دعم الكوادر التربوية، وتوفير بيئة تعليمية صديقة وآمنة للأطفال. هذه الخطة تتطلب تعاونا بين وزارات الدولة، المجتمع المدني والمنظمات الدولية، على ان تبنى على دراسات ميدانية دقيقة تضع اولويات واضحة للتدخل، بحسب درجة الاضرار، الكثافة السكانية، والحاجة التعليمية.

"الامن العام" حاورت مهندس تخطيط المدن ورئيس شبكة سلامة المباني يوسف عزام.

مهندس تخطيط المدن ورئيس شبكة سلامة المباني يوسف عزام.

■ ما هي الاسباب الاساسية التي جعلت نحو 300 مدرسة في لبنان مهددة بالسقوط؟

□ الوضع يشير الى تدهور عدد كبير من المدارس في لبنان، واعزو ذلك بشكل رئيسي الى الحروب المتعاقبة التي شهدها البلد والتي اثرت بشكل مباشر على البنى التحتية. فهناك أكثر من 80% من مراكز التعليم، تضررت بسبب عدم وجود صيانة دورية منتظمة، كذلك هناك اهمال واضح في التعامل مع المباني وعدم اجراء ترميمات في الوقت المناسب، حيث تعتمد الكثير من البلديات على عمليات تفقد بسيطة من دون اتخاذ اجراءات جذرية، مما ادى الى وصول المنشآت الى حالة متقدمة من التدهور جعل عملية الترميم اصعب بكثير. كذلك هناك مشكلات في كيفية التوزيع، حيث تم بناء بعض الثانويات في مناطق ذات كثافة سكانية عالية جدا من دون مراعاة القدرة على استيعاب

عدد التلامذة، اضافة الى مشاكل فنية مثل ازالة جدران داعمة في طرابلس، مما ادى الى زيادة خطر سقوطها.

■ هل تم اجراء تقييم هندسي رسمي وشامل لتحديد مدى سلامة المدارس المتضررة من الحرب؟

□ على الرغم من الحاجة الملحة الى هذا النوع من التحليل، فان الجهود في هذا الجانب لا تزال محدودة للغاية، وغالبا ما تعتمد على مبادرات فردية او مجتمعية، وليس على خطط وطنية او دراسات منهجية على نطاق واسع. في بعض الحالات، تم تنفيذ عمليات ترميم جزئية او اسعافية لمبان مدرسية بهدف اعادة فتحها بشكل مؤقت، وغالبا ما تمت هذه الاعمال من خلال جهود تطوعية من الاهالي او المعلمين، من دون اشراف هندسي متخصص او مراجعة دقيقة لمعايير السلامة. هذا ما يثير القلق حول مدى امان هذه المنشآت، خاصة في ظل احتمال تعرضها لانهيارات او اضرار اضافية عند اول طارئ. اضافة الى ذلك، لا تتوافر معلومات واضحة او معلنة في شأن وجود مخطط توجيهي لتقييم البنى التحتية التعليمية بعد الحرب، وهو ما يعد فراغا خطيرا في جهود اعادة الاعمار. كما ان غياب التمويل الكافي وسوء التنسيق بين الجهات المعنية، ساهما في تأخير او اعاقة تنفيذ هذه التقييمات. بالتالي، فان الوضع الحالي يشير الى ان السلامة الانشائية لا تزال موضع شك، وان اي محاولة لاستئناف التعليم في تلك المباني من دون تقييم هندسي متخصص، قد يعرض حياة التلامذة والمعلمين للخطر. لذلك، يعد اجراء تقييم هندسي رسمي شامل فهذه الخطوة ضرورية لا يمكن تأجيلها، ويجب ان تكون اولوية عاجلة ضمن خطط اعادة الاعمار والتعافي لضمان بيئة تعليمية آمنة وصحية لجميع الطلاب.

■ في اي مناطق تتوزع المدارس الاكثر تضررا، وهل ثمة اماكن أكثر خطرا من غيرها؟

□ تشير التقارير الميدانية الى ان 56 مدرسة في الجنوب شهدت دمارا واسعا لبناها التحتية، مما ادى الى تعطل العملية التعليمية في العديد من المناطق، خاصة في القرى والمناطق النائية. يرجع حجم هذا الضرر الى كثرة العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة، وغياب الاستقرار الامني لفترات طويلة. اما منطقة الميناء في طرابلس، فقد تأثرت ايضا بالحرب، الا ان الاوضاع فيها تعتبر اقل خطورة مقارنة بالمناطق الحدودية. مع ذلك، فان حجم الخطر لا يتوقف عند تدمير المباني، بل يمتد الى الكادر التعليمي نفسه، حيث يعاني المعلمون من النزوح، فقدان الدخل، التأثيرات النفسية، مما اثر بشكل مباشر على جودة التعليم واستمراريته. في بعض المناطق، اصبحت المدارس فارغة من الكوادر المؤهلة، مما يهدد التعليم بالانهيار التام.

■ كيف ينعكس هذا الوضع على الحياة اليومية للتلامذة وسير التعليم؟

> **الوضع الحالي يؤدي الى مشاكل في العملية التعليمية**

□ يؤدي الوضع الحالي الى مشاكل كبيرة في التعليم، حيث اصبحت اعداد التلامذة في بعض الصفوف مضاعفة. فبدلا من ان يكون عدد الطلاب نحو 20، فقد يصل الى ما يقارب 40، وهذا سيقلل من جودة العلم ويزيد من الضغط على المعلمين. كذلك، كما ان انتقال المتعلمين بين مدارس مختلفة نتيجة الاغلاق يؤثر سلبا على نفسيتهم، مما قد ينعكس على تحصيلهم الدراسي وادائهم. العائلات كذلك تعاني من فقدان مراكز عملهم بسبب الانتقال او عدم الاستقرار، وهذا يزيد من اعباء الحياة اليومية على التلامذة واسرهم.

■ هل تم نقل بعض الطلاب الى مبان بديلة حفاظا على سلامتهم؟

□ في بعض مناطق الجنوب، اعيد توزيع الطلاب في صفوف بديلة حفاظا على سلامتهم، خاصة بعدما دمرت 56 مدرسة بشكل كلي. اما في مناطق طرابلس والميناء حيث الوضع اقل خطورة، فالتأثير كان منخفضا. لكن بشكل عام، يتم العمل على توفير بدائل مؤقتة رغم صعوبة الوضع. هذا التنقل ليس سهلا او كافيا، ويؤثر على سير التدريس بشكل ملحوظ.

■ ما هو موقف وزارة التربية من هذه الازمة، وما هي الخطوات التي اتخذتها حتى الان؟

□ ما اود الاضاءة عليه، هو ان الوزارة تعاني من نقص الموارد والميزانيات، وتعتمد ◄

◄ بشكل كبير على التمويل الخارجي. يمكن القول انها عاجزة عن القيام باعمال ترميم او اعادة بناء شاملة. كذلك لم تصدر خطة شاملة او استراتيجية واضحة تشمل كل المناطق اللبنانية بشكل متكامل، فيما يتم الاعتماد حاليا على مبادرات فردية او مشاريع صغيرة.

■ هل تم رصد ميزانية او خطة لترميم المدارس المهددة بالانهيار؟

□ هناك عمليات كشف دورية محدودة تجريها البلديات ضمن نطاقها الجغرافي. فقد تم التعامل مع بعض الطلبات بجدية سابقا للحصول على تمويلات، لكن اليوم لا توجد خطة او تمويل كاف لعملية الترميم بشكل موسع. المباني التي تغلق تترك على حالها احيانا تبقى من دون رقابة صارمة، مما يزيد من تفاقم المشكلة ويعقد تحديد المسؤوليات.

■ من يتحمل مسؤولية الاهمال في هذه الحالات؟

□ ان الاعباء المترتبة موزعة بين جهات عدة، منها البلديات التي لا تقوم بعمليات صيانة وفحص منتظمة للمباني، والجهات الحكومية المعنية التي لم تضع خطة واضحة للإدارة والصيانة على المدى الطويل، اضافة الى العجز المالي الذي اثر على قدرات الدولة. كل وزير او ادارة جديدة ورثت هذه المشكلة، لكن من دون اتخاذ خطوات جذرية. لقد ادى هذا الامر الى تفاقم الوضع، ويمكن القول ان هناك تقصيرا مشتركا بين الجهات المختلفة.

■ كيف يتعامل الاهالي والمعلمون مع الخوف من وقوع كارثة محتملة في ظل تدهور البنى التحتية؟

□ يعيش هؤلاء في حالة من القلق الدائم النابع من خوف حقيقي من احتمال وقوع كوارث، مثل انهيار المباني المدرسية المتضررة او اندلاع حرائق بسبب ضعف البنى التحتية، او حتى التعرض لمخلفات الحرب. لذا، فان هذا الوضع قد خلق حالة من التوتر النفسي المستمر والدائم، سواء لدى الاهالي الذين يخشون على سلامة ابنائهم، او لدى المعلمين الذين يضطرون للعمل في بيئات تفتقر الى الحد الادنى من معايير الامان. في بعض الاوضاع، اضطر بعض اولياء الطلبة الى منع اطفالهم من الذهاب الى المدرسة خوفا من الخطر الداهم، في حين ان المعلمين يعملون في ظل ظروف ضاغطة قد تؤثر على ادائهم واستقرارهم. وفي ظل غياب حلول عاجلة او اجراءات حكومية واسعة النطاق، يعتمد التعامل مع هذا القلق على بعض الخطوات الوقائية المحدودة التي يقوم بها المجتمع المحلي او الكادر التعليمي، مثل المراقبة الدورية للمباني من قبل مديري المدارس او بعض المعلمين للتأكد من عدم وجود تشققات او مؤشرات على خطر الانهيار. كما يجب ابعاد الطلاب عن المناطق المتضررة داخل المدرسة، على سبيل المثال الاجنحة المهدمة او الغرف غير الصالحة. يجب اجراء تدريبات عاجلة للإخلاء او توعية الطلاب على كيفية التصرف في حال حصول امور مستجدة، علما ان التنسيق يجب ان يكون سريعا في هذه الحالات. لكن، على الرغم من هذه المبادرات، الا ان الجميع يدرك ان هذه الاجراءات لا تكفي وحدها، فالمشكلة أعمق وتتطلب استجابة شاملة من الجهات الرسمية تشمل اجراء تقييم هندسي واسع، توفير بدائل آمنة في المناطق المتضررة، دعم المدارس المؤقتة، وتأمين تمويل لإعادة البناء والترميم. كما يتوافق الجميع معي على اهمية حماية ارواح الجميع كأولوية لا يمكن تأجيلها، الا انني في المقابل انتظر تحركا جادا من السلطات المحلية والمركزية مدعوما بخطط واضحة واجراءات تنفيذية قابلة للتطبيق، تعيد الثقة بالأماكن التعليمية.

■ ما هي الحلول العاجلة التي يمكن ان تمنع الانهيارات؟

□ اولا يجب وضع مخطط عام يتضمن مسحا ميدانيا دقيقا لحالة كل مبنى، اضافة الى نشر النتائج بشفافية لكي يكون هناك وعي واضح بالحجم الحقيقي للمشكلة. كما يجب تفعيل دور البلديات في عمليات الكشف الدوري والمراقبة الفنية وتحديد الاولويات للترميم. كذلك اعتماد تمويل خارجي بشكل منسق مع الجهات الدولية لدعم اعادة تأهيل المدارس المتضررة، مع التركيز على المناطق الاكثر خطورة مثل الجنوب. المطلوب توفير بدائل تعليمية مؤقتة لمنع تعطيل العام الدراسي، كاعتماد الفصول المؤقتة والتعليم الالكتروني عند الضرورة، مع دعم تربوي للتلامذة المتنقلين. اخيرا، ان التنسيق بين وزارة التربية والبلديات والجهات الدولية، مهم جدا لاطلاق مشاريع عاجلة للترميم لضمان السلامة، مع اهمية وضع خطط صيانة دورية طويلة الامد لضمان عدم تكرار الازمة مستقبلا.